

Distr.: General
9 September 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع
مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح
النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم
خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه
جنيف ٢٠١٣

البند ٥ من جدول الأعمال
وضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح
النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خالٍ من
الأسلحة النووية والحفاظ عليه

المسائل المتعلقة بالفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع مقترحات
للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف

ورقة مقدمة من باكستان

١ - امتنعت باكستان عن التصويت على القرار ٥٦/٦٧ نظراً لموقفها الثابت بأن مؤتمر
نزع السلاح هو المنتدى المناسب للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي. وبالرغم من ذلك،
قررت باكستان الاشتراك في الفريق العامل المفتوح العضوية تمثيلاً مع تعهداتها المستمر بهدف
نزع السلاح النووي.

٢ - وتهنئ باكستان الفريق العامل المفتوح العضوية على نجاحه في اعتماد تقريره النهائي.
وتخطط باكستان علماً بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية الوارد في الوثيقة
(A/AC.281/L.1/Rev.1)، الذي يتضمن موجزاً لـ"المناقشات المعقودة والمقترحات المطروحة"
في أثناء جلسات الفريق العامل المفتوح العضوية. وتشدد باكستان على أن هذه الآراء
والمقترحات لا هي شاملة ولا هي مانعة. وعلاوة على ذلك، فهي لا تنال من المواقف الوطنية
للدول الأعضاء، ولا تشكل اتفاقاً على أي من القضايا.

٣- لقد دعا أول قرار اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٤٦ إلى "إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الرئيسية التي تنطبق عليها مواصفات أسلحة الدمار الشامل، من الترسانات الوطنية." وبعد ما يقرب من سبعة عقود، باتت هذه الدعوة أكثر إلحاحاً.

٤- وأولت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لزرع السلاح أولوية واضحة لزرع السلاح النووي، حيث ذكرت أن "الهدف الأسمى في هذا السياق هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية". ولا تزال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لزرع السلاح تشكل معيار الدول الوحيد لتقييم تعهداتها والتزاماتها تجاه هذا الهدف الأسمى المتمثل في نزع السلاح العام والكامل. وتأمل باكستان في أن تكون أي مفاوضات مقبلة بشأن نزع السلاح النووي فضلاً عن توصيات هذا الفريق متسقة مع دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لزرع السلاح.

٥- وما أعاد التأكيد على الأولوية الأولى التي منحها المجتمع الدولي لزرع السلاح النووي هو فتوى محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦ التي كانت علامة بارزة، فضلاً عن الأمين العام للأمم المتحدة من خلال اقتراحه المكون من خمس نقاط الذي طرحه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٦- وتعتقد باكستان أنه ينبغي مواصلة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بالتزامن لا بالتعاقب. ولا بد من أن تتخذ الدول الحائزة لأسلحة نووية خطوات صادقة في إطار زمني محدد من أجل إحلال توازن حقيقي بين نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم الخلط بين تدابير عدم الانتشار الجزئية ونزع السلاح النووي.

٧- ولا توجد علاقة تراتبية أو نضوج كما زعم البعض تجاه ما يسمى بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبارها واحدة من لبنات بناء نزع السلاح النووي. ومن شأن هذا أن يجعل التقدم على طريق نزع السلاح النووي مرهوناً بإبرام مثل هذه المعاهدة.

٨- وترى باكستان أن وجود معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تقتصر على حظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل ليس كافياً ولن يتجاوز كونه واحداً من تدابير عدم الانتشار. وتفضل باكستان إعداد معاهدة بشأن إنتاج المواد الانشطارية تحظر إنتاج المواد الانشطارية في المستقبل وتخفف كذلك المخزونات الموجودة منها.

٩- وانتظاراً لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في إطار زمني محدد، تعتقد باكستان أن الهدف العملي الذي يمكن بلوغه هو التفاوض بشأن معاهدة تتعلق بالضمانات الأمنية السلبية.

١٠- وباكستان مضطرة إلى مواصلة تنمية قدرتها على الردع النووي بسبب تطوير الأسلحة النووية الجاري في المنطقة. ومع ذلك، فما دامت هذه الأسلحة تشكل تهديداً لأمن باكستان، سيتعين على باكستان أن تحافظ على مصداقية قدرتها على الردع. ومن ثم،

فالانضمام إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية كدولة غير حائزة لأسلحة نووية، على النحو الذي يدعو إليه البعض، ليس خياراً لباكستان.

١١ - والإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد لكفالة السلم والأمن الدائمين للجميع. وإنما يتظاهر بعض الدول الحائزة لأسلحة نووية بتأييد الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي في حين أنها تعترض على المفاوضات المتعلقة بترع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح.

١٢ - وفي الوقت نفسه، لا تزال هذه القوى النووية تواصل سياساتها الاستثنائية والتمييزية في ميدان التعاون النووي لأسباب تجارية ومصالح ذاتية ضيقة.

١٣ - وبخلاف تقويض النظام الدولي لعدم الانتشار، تتسبب هذه السياسات التمييزية، وستظل تتسبب، في إخراج الجهود الرامية إلى عدم الانتشار ومراقبة التسلح ونزع السلاح عن مسارها. وفي ظل هذه الظروف، من غير الواقعي أن يُنتظر من باكستان أن توافق على المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.